

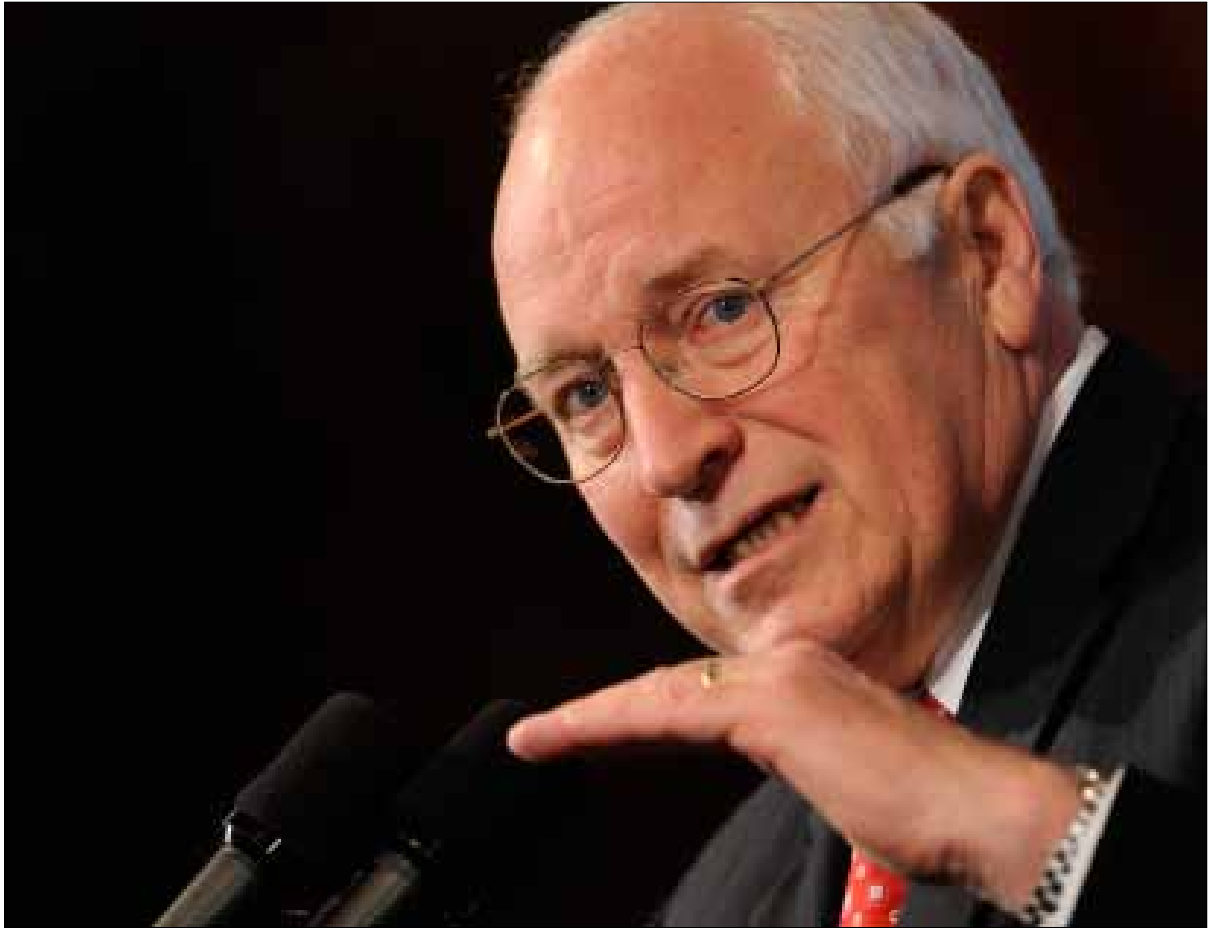
الإلياذة العراقية لبوش

كل إمبراطورية بحاجة إلى أسطورة مؤسّسة تنتهي مدّتها كل فترة، ما يحتم إيجاد ملحمة بديلة توفر الغطاء الشعبي لتوسيع رقعة الإمبراطورية. أكذوبة تورط العراق بهجمات 11 أيلول كانت الأسطورة المؤسّسة للقرن الأميركي الجديد

أرنست خوربي

اجتمعت كافة الظروف الموضوعية والذاتية لتجعل من هجمات 11 أيلول «الإلياذة» جورج بوش الابن وإدارته، والأيقونة التي باتت تبرر لأميركا فعل كل شيء تحت شعار «الحرب على الإرهاب». ولأنه «في البدء كان 11 أيلول» بالنسبة إلى معظم ما حصل في عالمنا في العقد الأخير، كان لا بدّ من أن يكون العراق في صدارة ضحايا 11 أيلول. هكذا كانت تهمة ضلوع عراق صدام حسين بالهجمات تنصّر الأكاذيب الـ11 التي بررت بها إدارة بوش الابن احتلالها لبلاد الرافدين، وظهر تهافتها على مراحل في ما بعد. ولأن كل شيء مدروس في الحياة السياسية الأميركية بنحو تخرج فيه اعترافات ولا أجراً، وقرارات ولا أصوب، لكن بلا جدوى، فقد صدر تقرير «لجنة 11 أيلول» بعد أقل من عام على شنّ الحرب على العراق، ليخلص إلى عدم وجود أي رابط بين العراق وهجمات 11 أيلول، بينما لم تتمكن اللجنة نفسها من تبرئة السعودية تبرئة كاملة من تورطها في الهجمات. ولأن معظم اللجان السياسية الأميركية لا تضمن قراراتها مفاعيل رجعية، جاء تقرير «لجنة 11 أيلول» بلا نتائج؛ إذ إن كل ما كان يجب أن يحصل في العراق كان قد حصل بالفعل، لكن حتى الأميركيون لا يقيمون وزناً للجانهم القانونية؛ إذ تأخر اعتراف مسؤولي إدارة بوش بنتائج اللجنة، ولم ينعكس قرارها بتبرئة العراق وصدام حسين من مسؤولية الهجمات على الخطاب الإعلامي والسياسي لكثيرين من أركان

الإدارة، حتى بعدما باتت هذه التهمة أضحوكة الملايين في قلب أميركا؛ فبعد عام كامل على صدور نتيجة «لجنة 11 أيلول»، نقلت صحيفة «الغارديان» البريطانية عن بوش قوله، في 29 حزيران 2005 لجنوده المحتلين للعراق: «لا تنسوا دروس 11 أيلول 2001، أنتم تقاتلون هنا (في العراق) من أجل مستقبل الأمن الأميركي». وعلى نذمة الصحافي البريطاني، روبرت فيسك، فإن وزير الدفاع الأميركي الجديد، رجل الاستخبارات ليون بانيتا، كزّر هذه الكذبة في بغداد خلال زيارته العراقية الأولى كوزير للدفاع خلال العام الجاري. ربما كان الأجدى ببانيتا تغيير اقتناعات 33 في المئة من مواطنيه الأميركيين الذين لا يزالون يعتقدون أن هجمات 11 أيلول كانت مؤامرة من الإدارة الأميركية نفسها! وقد يكون بانيتا هذا أدرى رجل في العالم ببراءة العراق ورئيسه السابق من هجمات نيويورك وواشنطن؛ لأنّ الوزارة التي يديرها حالياً، ارتأت معايدة الأميركيين لمناسبة الذكرى السنوية الخامسة للحرب في العراق، بكشفها في آذار 2008، عدم وجود علاقات مباشرة بين العراق وتنظيم القاعدة في هجمات 11 أيلول، من خلال دراستها 600 ألف وثيقة رسمية عراقية، وعدة آلاف من سجلات استجواب مسؤولي نظام صدام حسين. على أي أساس إذا أعتمدت لزامه تورط العراق وصدامه بـ11 أيلول؟ حصل ذلك إثر كشف وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي أي إيه» وثيقة مزعومة تشير إلى وجود علاقة بين تنظيم «القاعدة» وصدام حسين في تنفيذ



تصدر تشيني معسكر مخترعي أكذوبة مسؤولية العراق عن الهجمات (أرشيف - أ ب)

غوانتانامو: فشل أوباما الأكبر

ديما شريف

أثناء حملته الانتخابية، كرر الرئيس الأميركي باراك أوباما كثيراً أمام ناخبيه أنه سيكون مختلفاً عن سلفه جورج بوش الابن، وخصوصاً في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة التي انتهكت كثيراً في أعقاب 11 أيلول وتصعيد الحرب على الإرهاب، داخل الولايات المتحدة وخارجها. كان أوباما حينها يصف سجن غوانتانامو بأنه «فصل حزين في التاريخ الأميركي»، وقبل انتخابه وعد بأنه في حال وصوله إلى البيت الأبيض فإن المعتقل سيغلق في 2009. في 22 كانون الثاني 2009، بعد يومين على انتقاله إلى البيت الأبيض، طلب أوباما من إدارته اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإيقاف المحاكمات بحق معتقلي سجن الجزيرة الكوبية لمدة 120 يوماً، من أجل دراسة ملفاتهم وتحديد ما إذا كانوا سيخضعون للمحاكمة أو لا. في اليوم التالي، وقع الرئيس على أمر تنفيذي يقضي بإغلاق السجن خلال سنة 2009. كما أنّ الإدارة وجدت سجنًا مثاليًا في إيلينوي لتنقل إليه المساجين، وبدأت إجراءات شرائه من الولاية. بعد أقل من عامين بأيام، في السابع من كانون الأول 2011، وقع أوباما نفسه على قانون نقفات وزارة الدفاع الذي احتوى بنداً يمنع نقل معتقلي غوانتانامو الباقين فيه، أي 171 شخصاً، إلى الأراضي الأميركية أو إلى دولهم أو أي دولة تريد استقبالهم،

كان معتقل غوانتانامو جزءاً أساسياً من الحرب على الإرهاب التي شنتها واشنطن عقب 11 أيلول، فهو مكان مناسب لاعتقال المتهمين، من دون الخوف من مطالباتهم بحقوقهم المدنية، وخصوصاً أنّ العديد منهم تعرض للتعذيب

مغلقاً بالتالي الباب، مؤقتاً، أمام إغلاق السجن الشهير. هكذا استثمر الرئيس الأميركي قضية السجن مع مناصري حقوق الإنسان والناخبين التقدميين والمستقلين، قبل انتخابه، ليعود ويتراجع عن وعده التي عدت ثورية خلال الحملة. إذ رأى البعض أنّ أوباما، لو حقق نصف ما وعد به، لأحدث انقلاباً في السياسة الأميركية، داخلياً وخارجياً، لكنّ ناخبيه ومناصريه اكتشفوا فيه، بعد وصوله إلى السلطة، امتداداً للجهود الديموقراطية السابقة، وحتى لبعض الجمهورية منها.

لكنّ مستشاريه والمقربين منه يدافعون عنه في مسألة غوانتانامو. إذ يرى هؤلاء أنّ نية الرئيس كانت صادقة، لكنّ وزارة العدل اصطدمت بمعوقات قانونية ولوجستية بعد كانون الثاني 2009. عندما بدأ الموظفون دراسة ملفات المعتقلين، استجابة لأمر الرئيس الجديد، اكتشفوا عدم وجود ملفات بحق عدد كبير من المساجين، ليقتصر الأمر على تحقيقات هنا وهناك، يتطلب جمعها في ملفات موحدة فترة طويلة. ولذلك، بعد انتهاء مهلة الـ120 يوماً، عادت المحاكمات للعمل، وفي تشرين الثاني 2009، قبل شهرين من انقضاء المدّة التي حددها في أمره التنفيذي بداية العام، قال أوباما إنه «قد لا نتمكن من إغلاق السجن في الوقت المحدد». ظلّ المتحمسون للرئيس أنه قد يغلق في العام التالي، لكن مرت 2010، والأمور

على ما هي عليه، وها هي 2011 تنتهي والسجن مكانه، يستضيف أشخاصاً رامهم حظهم المتعثر في طريق الكابوي الأميركي. لم يصبح غوانتانامو سجنًا إلا في أعقاب 11 أيلول، ليرتبط اسمه بالهجمات، مذكاً، فهو كان قاعدة عسكرية احتفظت بها واشنطن من أيام علاقاتها الجيدة مع كوبا، بداية القرن الماضي، وكانت تستخدم لإيواء المهاجرين الكوبيين والهائيتيين غير الشرعيين حتى 1993، حين اعتبره

بين كانون الثاني 2009
وكانون الثاني 2011 وقع أوباما
قرارين بإغلاق المعتقل وإبقائه
في العمل

القضاء الأميركي غير قانوني. وحين بدأت القوات الأميركية تعنقل كل من له لحيحة في أفغانستان نهاية 2001، ولم تعد سجون كابول تتسع لهم، اعتمدت القاعدة سجنًا لكونها بعيدة عن الأراضي الأميركية. أول عشرين معتقلاً وصلوا في 11 كانون الثاني 2002، ليلحق بهم 775، أفرج عن المئات منهم، بعد سنوات، حين اكتشف المحققون أنّهم فعلاً أبرياء، فيما استقبلت دول أخرى بعض المعتقلين في سجونها، ومنها بعض الدول العربية، ودول ثالثة استقبلت من لم تثبت عليه تهم الإرهاب، لكن دولته الأم لا تريد.

أكثر ما ارتبط به اسم غوانتانامو هو قضايا التعذيب الذي تعرض له السجناء على أيدي محققين وكالة الاستخبارات الأميركية، أو المتعاقدين معها ومع الجيش. وتحدث الكثيرون ممن خرجوا منه عن تقنيات الإغراق، الانتهاكات الجنسية، التخدير، والاضطهاد الديني. أدى ذلك إلى محاولات انتحار بين السجناء، نجح بعضها. وادعى بعض من خدموا في السجن من الجيش الأميركي بأنّ بعض السجناء توفوا جراء التعذيب، لا انتحاراً. لا يزال السجن يمثل مادة سجالية كبيرة في الولايات المتحدة، على المستوى السياسي والقانوني، وبين المواطنين. إذ إنّ المدافعين عن بقائه لا يريدون نقل السجناء إلى الأراضي الأميركية لأنهم سيتمتعون فوراً بحقوق إنسانية بسيطة، ترفض الإدارات الأميركية المتعاقبة منحهم إياها في الجزيرة الكوبية. وأدى ذلك إلى نقاش كبير لم ينته حول مكان محاكمة نزل المعتقل: هل يتم ذلك في مكان إقامتهم، أو ينقلون إلى الأراضي الأميركية من أجل محاكمة مدنية؟ دعاة الحل الأول لا يريدون تكبد دافعي الضرائب لتكلفة نقل المتهمين وتأمين الحماية للمحكمة، إذ يصير هؤلاء على أنّ تنظيم القاعدة سيستغل الفرصة ليشن هجوماً ما على مكان انعقاد المحاكمة. ويردد هؤلاء أنّ السجن هو المكان المثالي لبعده عن أي تجمع سكاني كبير.